العرب
الأحد 2021/05/16
السنة 43 العدد 12060

تعدّد المسارات يُبقي أزمة الجزائر في مربعها الأول

تغليب الحكومة للمقاربة الأمنية لم يحجب الحلول السياسية

يبقى تعدد مسارات الحلول أزمة الجزائر في مربعها الأول، فبين تغليب الحكومة للمقاربة الأمنية وفرض القيود على الحراك الشعبي لإخماد نار الاحتجاجات المتصاعدة، تتالى المبادرات السياسية كمبادرة التيار الوطني الجديد و"نداء 22" اللتين تروجان لحل سياسي لإنهاء الأزمة، فيما يقول المتابعون إن هذه الحلول التي تكشف الارتباك السائد بالمشهد الجزائري، لن تفضي إلى نتائج في ظل تواصل الاحتقان الاجتماعي، وعلى العكس ستطيل في أمد الأزمة أكثر.

صابر بليدي

الجزائر - لا زالت الأزمة الجزائرية بعيدة عن أي مخرج لها في ظل الغموض وتعدد مسارات الحلول المتاحة، فأمام إمكانات العنف المشروع المتوفر لدى السلطة بإنهاء المسيرات والمظاهرات الاحتجاجية بواسطة الحلول الأمنية، يتم الرمي بمبادرة التيار الوطني الجديد للرأي العام من أجل حل سياسي للأزمة، بينما يتمسك "نداء 22 " بعقيدة الحراك الشعبي لإحلال تغيير سياسي شامل ورحيل السلطة القائمة.

وينتظر مثول عدد جديد من الموقوفين الأحد أمام القضاء للنظر في تهم وجهت لهم تتمحور حول التحريض على التجمهر وبث منشورات تهدد سلامة الوحدة الوطنية والاستقرار الأمني، والتجمهر غير المرخص له، وذلك في أعقاب الأسبوع الـ117 من الاحتجاجات السياسية الشعبية المستمرة في البلاد.

> أنصار المقاربة الأمنية يجدون أنفسهم في حالة حرج من إمعان الحكومة في تصعيد القمع والتضييق على المحتجين

وإلى غاية ساعة متأخرة من مساء الجمعة بقي نحو 500 موقوف في مخافر الشرطة، بعد إطلاق سراح مئات آخرين، لتكون بذلك الجمعة الأخيرة، أعنف أسبوع منذ انطلاق الاحتجاجات السياسية في الجزائر، حيث طالت الاعتقالات وجوها سياسية وناشطين بارزين معارضين لأول مرة، على غرار أمين عام حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية محسن بلعباس، فضلا عن عدد من الإعلاميين، كما هو الشأن بالنسبة لليندا ختو، من راديو "أم" العامل على شبكة الإنترنيت.

وكانت وزارة الداخلية الجزائرية قد أصدرت في غضون هذا الأسبوع بيانا تحذيريا، شددت فيه على ضرورة الحصول على ترخيص من طرف المصالح المختصة لأي مظاهرة أو مسيرة شعبية، يتم خلاله التصريح بهوية المؤطرين والمسار والشعارات المرفوعة، وهو ما اعتبرته فواعل الحراك الشعبي خطوة للتضييق على الحريات السياسية.

وأكدت على لسان المحامي في تنسيقية الدفاع عن معتقلي الرأي عبدالرحمن صالح، بأن "الحراك لو انتظر التراخيص والتصريحات الرسمية لكان الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، يقضي حاليا ولايته الرئاسية الخامسة".

وأعطى بيان الداخلية انطباعا لدى المتابعين للشأن الجزائري بأن السلطة تتجه إلى إنهاء انتفاضة الشارع وإعادة الاستقرار له عشية الذهاب إلى انتخابات نيابية مبكرة ستجري في الـ12 من يونيو، وهو ما يدفع إلى حالة من الاستقطاب غير المسبوق، قد يزيد من الاحتقان وغير بعيد أن يؤدي إلى تفجير صدام بين المحتجين وقوات الأمن، رغم تمسك الحراك الشعبي بـ"الطابع السلمي".

وفيما تدفع الحكومة بالمعالجة الأمنية كمقاربة لحل الأزمة التي دخلت عامها الثالث، وطرح ذلك كخيار وحيد لإنهاء حالة التشدد القائمة في البلاد، فإن تمسك أطراف أخرى بالحلول السياسية كمخرج للأزمة المذكورة، يبقي الوضع في نفس المربع ودون أي مؤشر على ميلان أي كفة على حساب الأخرى، مما يضيع المزيد من الوقت من عمر بلد أنهكته تراكمات أزمة متعددة الأشكال والأوجه خلال السنوات الأخيرة.

ولم تصدر الرئاسة الجزائرية خلال عيد الفطر أي قرار عفو على المساجين، عكس ما دأبت عليه في تقاليدها الاجتماعية، واكتفى الرئيس عبدالمجيد تبون، بتوجيه رسالة تهنئة إلى فئات محددة كعمال الصحة والأمن والجيش، دون بقية أفراد المجتمع، مما أثار استفهامات لدى المراقبين حول دلالة الرسالة التمييزية رغم أن المناسبة دينية اجتماعية يشترك فيها الجميع.

وأمام اشتداد القبضة الأمنية وتوقع الزج بالمزيد من الناشطين في السجون، أعرب تنظيم "نداء 22"، الذي يمثل إحدى أذرع الحراك الشعبي عن تمسكه بـ"العقيدة السياسية للحراك الشعبي"، وحضّ على الحلول السياسية كمخرج للأزمة التي تتخبط فيها البلاد، بينما رمى "التيار الوطني الجديد" المنبثق هو الآخر عن الحراك الشعبي، بمبادرة سياسية في نفس المنحى. ليجد بذلك أنصار المقاربة الأمنية أنفسهم في حالة حرج من الإمعان في تصعيد القمع والتضييق على المحتجين.

وذكر بيان التيار الوطني الجديد الذي يوصف بـ"المعتدل"، بأن "المتابع الجيد للأحداث التي تعرفها بلادنا اليوم يدرك أننا أمام منعطف تاريخي مهم يجعل الدولة الوطنية على المحك، فنحن محكوم علينا كجزائريين بالتفاهم والتآخي للحيلولة دون انهيار الدولة وانبعاث الفوضى في المجتمع".

ووضع البيان الحوار السياسي الجاد، مخرجا وحيدا للأزمة التي تتخبط فيها البلاد، وذكر بأنه "لا بديل عن الحوار كحل وحيد للأزمة، والذي لا يكون جادا وباعثا للأمل إلا إذا شمل كل القوى السياسية الفاعلة داخل وخارج الوطن، خاصة ما أفرزه الحراك من شخصيات تحظى بالثقة والتقدير، وأن الانطلاقة الفعلية لهذه العملية تصطدم دائما بمخلّفات تسيير أمني للأزمة السياسية التي أعقبت استقالة بوتفليقة من طرف المؤسسة العسكرية، والتي أثبتت فشلها ومحدوديتها من اعتقالات وأحكام قضائية في حق النشطاء السياسيين وغلق المجال الإعلامي في وجه المعارضين لتوجهات النظام".

وشدد على أن أي حوار سياسي يستوجب إرساء جسور ثقة بين الطرفين، تقوم على إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين دون شرط أو قيد، وفتح الإعلام على مختلف أطياف المشهد السياسي ورفع كل أشكال المضايقات والأوامر الأمنية والسياسية التي تتنافى مع حرية الإعلام، وفتح الفضاءات العامة لكل الجزائريين دون إقصاء.

الغموض يكتنف المشهد الجزائري

المغرب يغيث غزة بمساعدات إنسانية عاجلة

محمد ماموني العلوي

الرباط - وجه العاهل المغربي الملك محمد السادس بإرسال مساعدات إنسانية عاجلة لفائدة الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وأوضح بيان لوزارة الخارجية المغربية الجمعة أن "العاهل المغربي الملك محمد السادس رئيس لجنة القدس، أعطى تعليماته السامية بإرسال مساعدات إنسانية طارئة للفلسطينيين بالضفة الغربية وقطاع غزة".

وأضاف أن هذه المساعدات تتكون من "40 طنا من المواد الغذائية الأساسية، وأدوية للحالات الطارئة والبطانيات".

وأكدت الخارجية المغربية أن تسليم هذه المساعدات الإنسانية سيتم بواسطة طائرات القوات المسلحة الملكية، دون تفاصيل عن آليات تسليم تلك المساعدات.

واعتبر المصدر ذاته أن قرار الملك محمد السادس، يأتي كـ"جزء من دعم المملكة المستمر للقضية الفلسطينية العادلة وتضامنها المستمر مع الشعب الفلسطيني الشقيق".

وأكد رئيس الحكومة المغربية سعدالدين العثماني على "الموقف الثابت والواضح للمغرب، بقيادة الملك محمد السادس رئيس لجنة القدس، في دعم ومناصرة القضية الفلسطينية، وتشبثه بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وكاملة السيادة وعاصمتها القدس الشريف، ورفض جميع الإجراءات التي تمس الوضع القانوني للمسجد الأقصى والقدس الشريف، أو تمس الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني".

وثمن البرلمان العربي مبادرة الملك محمدالسادس، المتعلقة بإرسال مساعدات طبية وإنسانية لمساندة وإغاثة الفلسطينيين جراء العدوان الإسرائيلي بالضفة الغربية وقطاع غزة، داعيا سائر الدول العربية والإسلامية إلى التكاتف في هذه اللحظة الحرجة لمواجهة العدوان الإسرائيلي.

وأشار خالد الشرقاوي السموني مدير مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية في تصريح لـ"العرب"، إلى أن "الملك محمد السادس بصفته رئيسا للجنة القدس يبذل جهودا كبيرة من أجل السلام وإيجاد حل عادل للقضية تحت إشراف الأمم المتحدة، كما أن زيارة البابا للمغرب مناسبة لتعزيز هذه الجهود والمساهمة في إيجاد حل نهائي للنزاع الفلسطيني- الإسرائيلي".

ونوه السفير الفلسطيني لدى المملكة جمال الشوبكي في تصريحات صحافية، بالمواقف المشرفة للمغرب ملكا وشعبا وحكومة، الرافضة للعدوان الإسرائيلي ضد الفلسطينيين.

وأشار إلى أن المغرب في شخص الملك محمد السادس قام بمبادرة مهمة بإرسال مساعدات عاجلة في هذه الظروف الصعبة التي يمر منها الشعب الفلسطيني.

خالد الشرقاوي السموني

العاهل المغربي يبذل جهودا كبيرة من أجل السلام في فلسطين

وثمن مسؤولون فلسطينيون مبادرات وكالة بيت مال القدس التابعة للجنة القدس التي يرأسها الملك محمد السادس، برعاية المواطنين وحماية الوجود الفلسطيني ودعم الأسر المقدسية وتوفير مساعدات ذات طابع إنساني بهدف تعزيز صمود المقدسيين والتصدي للمخطط الإسرائيلي الرامي إلى التضييق على المواطنين.

ولاحظ مراقبون أن مبادرات المغرب لا تقتصر على الدعم السخي الذي يقدمه للمقدسيين بشكل خاص عبر وكالة بيت المال، بل قام من موقعه السياسي والدبلوماسي بربط اتصالات على كافة المستويات بجميع الأطراف المتدخلة في موضوع القضية الفلسطينية لإيقاف العدوان على الفلسطينيين.

وكان المغرب أغلق مكتب الاتصال الإسرائيلي بالرباط عام 2000 إثر اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية، وشدد أعقاب عودة الاتصالات مع تل أبيب في ديسمبر الماضي على أنه لن يتراجع عن دعمه لحقوق الفلسطينيين، معلنا تمسكه بثوابت الشعب الفلسطيني.

المغرب يدعم الفلسطينيين بـ40 طنا من المساعدات

العقبات الرئيسية للسلام في ليبيا لا تزال قائمة

أنطونيو غوتيريش: أعداد المقاتلين الأجانب وأنشطتهم لم تنخفض في البلاد

واشنطن - حذرت الأمم المتحدة من أن عقبات السلام الرئيسية في ليبيا لا تزال قائمة، وسط تأكيد الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش في تقرير قدّم نهاية الأسبوع الجاري إلى مجلس الأمن، أنّ ليبيا "لم تشهد أي انخفاض في عدد المقاتلين الأجانب أو أنشطتهم"، وخصوصا في وسط البلاد.

وأوضح التقرير الذي نقلته وسائل إعلامية مساء الجمعة "بينما لا يزال اتفاق وقف إطلاق النار ساريا، تلقت الأمم المتحدة تقارير عن إقامة تحصينات ومواقع دفاعية على طول محور سرت- الجفرة في وسط ليبيا، فضلا عن استمرار وجود العناصر والإمكانات الأجنبية".

وقال أنطونيو غوتيريش "رغم الالتزامات التي تعهدت بها الأطراف، فقد تواصلت أنشطة الشحن الجوي مع رحلات جوية إلى قواعد عسكرية مختلفة في مناطق غرب ليبيا وشرقها".

ويقدّر عدد الجنود والمرتزقة الأجانب في ليبيا، بحسب دبلوماسيين في الأمم المتحدة، بـ"أكثر من 20 ألفا، بينهم 13 ألف سوري و11 ألف سوداني"، فضلا عن المئات من الأتراك والروس.

وقال الأمين العام في التقرير "أكرر دعوتي للدول الأعضاء والجهات الليبية الفاعلة إلى وضع حد لانتهاكات حظر الأسلحة وتسهيل انسحاب المقاتلين والمرتزقة الأجانب من البلاد".

ولفت إلى أنّ "هذه عناصر أساسية لسلام واستقرار دائمين في ليبيا والمنطقة". وقال "يجب إحراز تقدم على الصعد السياسية والأمنية والاقتصادية، للسماح بإجراء الانتخابات الوطنية في 24 ديسمبر 2021".

وبعد تحسن ساد ليبيا بداية العام مع تأليف حكومة وحدة وطنية جديدة، عاد الغموض ليطغى على المشهد.

ليبيا تدخل مرحلة شك جديدة

وحذر خبراء من اضطرابات وقعت أخيرا من شأنها عرقلة إعادة التوحيد السياسي، وتعريض العملية الانتخابية للخطر، وقد تقود إلى نزاع جديد.

وتأتي المخاوف في الوقت الذي لا زال الآلاف من المرتزقة الأجانب على الأرض فيما الفصائل السياسية منقسمة بشدة، كما يبدو أن الوعد بإجراء انتخابات بدأ يتلاشى، حسب استنتاجات المتابعين.

وعلى رغم موجة التفاؤل النادرة أعقاب تشكيل حكومة وحدة وطنية، بدأت الصراعات المتجذّرة في ليبيا تعود إلى الظهور.

ونظم العشرات من المسلحين الأسبوع الماضي، استعراض قوة عبر اقتحام فندق يستخدم كمقر عام للمجلس الرئاسي الليبي في طرابلس. وجاء ذلك، بحسب الصحافة المحلية، ردا على دعوة وجّهتها وزيرة الخارجية نجلاء المنقوش لانسحاب المرتزقة والمقاتلين الأجانب المتمركزين في البلاد، بمن فيهم القوات التركية.

واعتبر مراقبون هذا الاستعراض بمثابة رسالة إلى رئيس حكومة الوحدة الوطنية عبدالحميد الدبيبة بأنّ عليه أن يكون طيّعا مع أجنداتها مثل الرئيس السابق لحكومة الوفاق فايز السراج.

وكشفت الشعارات التي رفعت خلال الاقتحام والتي استهدفت بصفة خاصة وزيرة الخارجية أن الهدف هو الضغط على الحكومة الجديدة لكي تحافظ على مصالح تركيا، وأن تتوقف الدعوات التي تظهر على ألسنة بعض المسؤولين بشأن سحب المرتزقة والقوات الأجنبية، وهو الأمر الذي يربك أنقرة ويزيد من الضغوط الدولية عليها.

> الأمم المتحدة تلقت تقارير عن إقامة تحصينات ومواقع دفاعية على طول محور سرت-الجفرة، وعن استمرار وجود العناصر الأجنبية

ولاحظ مراقبون محليون أن الميليشيات تحركت للدفاع عن تركيا وتوجيه رسالة باسمها عن أن أيّ مساع جديدة لإثارة موضوع الوجود الأجنبي ستقابل بردة فعل قوية قد يكون من بينها احتجاز قيادات حكومية أو اختطافها وأن الأمر قد لا يستثني الدبيبة ولا محمد المنفي رئيس المجلس الرئاسي.

وكانت المنقوش قد واجهت سيلا من الانتقادات في طرابلس ومطالبات بإقالتها، بعدما دعت في حضور وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو إلى "التعاون في إنهاء تواجد كافة القوات الأجنبية والمرتزقة في ليبيا"، وهو ما ردّ عليه الوزير التركي بتعال وصلف معلنا أن قوات بلاده موجودة وستبقى لكونها تستمد وجودها من اتفاق مع حكومة فايز السراج.

ويؤكد مراقبون للشأن الليبي أن نجاح المسار السياسي في البلاد يبقى رهين وقف التدخلات الأجنبية والتركية على وجه الخصوص، والتي يثير استمرارها شكوكا حول إنجاح اتفاق وقف إطلاق النار بدرجة أولى.

ولم تبعث تركيا إلى الآن برسائل إيجابية حول مرتزقتها، بل عززت من وجودها العسكري في البلاد تحت يافطة الاتفاق الموقع مع حكومة الوفاق السابقة برئاسة السراج.